



The Second International Scientific Conference  
المؤتمر العلمي الدولي الثاني لتكنولوجيا علوم البحار  
For Marine Science Technology  
لتكنولوجيا علوم البحار  
صبراتة - ليبيا 09-10/03/2021 Sabratha - Libya



معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا  
دراسة تحليلية للفترة (2000- 2010 ف)  
مصطفى خليفة الذوايدي  
محاضر بالمعهد العالي لتقنيات علوم البحار بصبراتة  
Mustafa6321@yahoo.com

### الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000- 2010ف، حيث ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى ليبيا ضعيف مقارنة ببعض الدول العربية ولا يلي الطموح، وقد اعتمد الباحث على بعض التقارير التي أصدرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حيث اتضح أن ليبيا تأتي في ترتيب متأخر بين الدول العربية من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية، توصلت الدراسة الى قبول الفرضية التي قامت عليها الدراسة وإن نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا وبعض المتغيرات الاقتصادية، بعد استخدام طريقة (step wise) في برنامج spss وكيفية إدخال المتغيرات التي تم توصيفها في النموذج، فقد تم حذف جميع المتغيرات لكونها غير معنوية وتم الإبقاء على متغيرين هما (عجز أو فائض ميزان المدفوعات والمتغير المعتمد المتباطئ) باعتبار إن حجم الاستثمار في السنة الحالية يتأثر بحجم الاستثمار في السنة السابقة، إن هذه المتغيرات تفسر حوالي (90%) من التغيرات الحاصلة في تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ليبيا وهي على العموم مقدرة تفسيرية قوية، مما يدل على أهمية العوامل الاقتصادية في تأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، الاستثمار الاجنبي، التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للاستثمار.



### المقدمة

هناك الكثير من التحديات التي تواجه الدول النامية، سواء كانت هذه التحديات ناتجة عن البيئة الداخلية لهذه الدول، أم كانت هذه التحديات خارجية في ظل ظاهرة العولمة التي بدأت تفرض نفسها كظاهرة عالمية يجب التعامل معها، لذلك تسعى جميع الدول النامية جاهدة ومن بينها ليبيا، لزيادة دخلها القومي وتحقيق طموحات التنمية من خلال إيجاد سياسات مناسبة للاستثمار الأجنبي، وذلك بغية الحصول على الآثار المصاحبة لجلب هذه الاستثمارات إليها ويشير تعبير مناخ الاستثمار إلى العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمشروع في أي مجتمع، ونظراً لأن مكونات هذه البيئة متغيرة وتتأثر ببعضها البعض مما يؤدي إلى ظهور عوامل جديدة، سواء كانت هذه العوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار، لذلك يجب أن نهتم بدراسة تلك المكونات للوصول إلى ما يتوافر في المناخ الاستثماري الليبي من مزايا تجعله يجذب المستثمر الأجنبي إليه.

**مشكلة البحث:** من خلال إطلاع الباحث على بعض التقارير التي أصدرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اتضح أن ليبيا تأتي في ترتيب متأخر بين الدول العربية من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية، مما يوحي بوجود خلل ما يحتاج إلى دراسة علمية لتحديد بعض العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في إبراز وتحليل أهم معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساعد الدولة في تقليل الاعتماد على القطاع الحكومي وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وكذلك الاستفادة من عوائد هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقوية الاقتصاد الليبي .

**فرضية البحث:** هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي وهي متفاوتة من حيث الأهمية .

### هدف البحث:

**1-إبراز المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووضع إستراتيجية لتفعيل دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية.**



2- عرض بعض النتائج والاقتراحات والتوصيات التي تساهم في تلافى السلبيات والعمل بالاجابيات في المستقبل.

**المنهجية:** يعتبر هذا النوع من الدراسات مزيجا من الدراسات الوصفية والتحليلية ، ففي الجانب الوصفي سيتم الاستفادة من النظريات المتعلقة بالاستثمار وأهدافه، لشرح وتوصيف الظاهرة وإجراء المقارنات بين الجانب النظري والتطبيقي، بينما استخدم الباحث المنهج التحليلي القائم على تحليل بيانات الدراسة.

### المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

#### مفهوم الاستثمار

كثيرا ما يتردد مصطلح الاستثمار على الألسن، ويستخدم من قبل المتخصصين في العلوم الاقتصادية، وأيا كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه كمفهوم لا يخرج عن كونه "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال"<sup>1</sup> الاستثمار يعني زيادة ونماء في استثمار معناها ينمي أي يزيد في الأموال سواء في صورتها النهائية النقدية أو التجارية أو في صورها الأخرى المختلفة التي عرفها الإنسان عبر التاريخ<sup>(2)</sup>.

أي إن الاستثمار بصفة عامة هو تلك العملية التي يقوم بها احد أطراف النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في خلق رأسمال أو زيادة حجم الموجود منه، فامفهوم الاستثمار بصفة عامة ينصرف إلى الإنفاق الاقتصادي الذي يكون هدفه خلق وتكوين رأس المال بهدف زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة لإفراد المجتمع<sup>(3)</sup>.

#### مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع الاستثماري، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة

<sup>1</sup> - طلال كداوي:تقييم القرارات الاستثمارية،دار البازوري، عمان /الأردن،2008ص13  
<sup>2</sup> - أويكر معنوق سالم ، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الصناعية في ليبيا، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط، كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة التحدي ،سرت 2004ص274.  
<sup>3</sup> - سالم احمد الفرجاني،العولمة والدول النامية، دار الكتب الوطنية- بنغازي، الطبعة الأولى،2004ف،المكتب الوطني للبحث والتطوير ص26.



المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، ويعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الدول النامية كالألات والمعدات والطاقة التكنولوجية وهي جميعا تعد متغيرات لازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية (4).

ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه مباشر عندما يمتلك المستثمر عشرة في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (5).

كما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر إلام وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار (6).

#### مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وهو الاستثمار الذي يتم في الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وقد يأخذ شكل عقود التراخيص أو عقود التسويق، وعقود التصنيع، ومشروعات تسليم المفتاح وعقود الإدارة، وعقود الوكالة، وعقود تسليم مشروعات الإنتاج في اليد، ويهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع، وعليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو لجزء من المشروع الاستثماري.

#### سياسات الاستثمار الأجنبي

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال رغبتها في زيادة

<sup>4</sup> إسماعيل عبد المجيد المحيبي، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي، ورقة بحثية في المؤتمر الوطني حول الاستثمار، 2006، معهد التخطيط، طرابلس - ليبيا، ص345

<sup>5</sup> -الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة، 2004، ص3

<sup>6</sup> -محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد والثلاثون - 2004، ص4



عوائدها ومنافعها من وراء الاستثمار الأجنبي، إلى وضع عدد من الضوابط والسياسات التي تحكم سلوكيات المستثمرين في الاتجاه الذي يحقق أهداف التنمية ضمن السياسات العامة للدولة من أبرز هذه السياسات: (7)

1- التميز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات ويتم ذلك وفقا للعديد من الأسس والمعايير التي ينظر بها إلى المشروع الاستثماري ومنها:-

- إسهام المشروع في تنمية وتطوير المناطق الجغرافية، فالمستثمر الذي يقيم مشروعه الاستثماري في منطقة نائية يمنح امتيازات أكثر من نظيره الذي يقيم مشروعه في منطقة أهلة بالسكان ومتقدمة

- المجال الاستثماري للمشروع، فالمشروعات الصناعية تمنح امتيازات أكبر من المشروعات التي تعمل في مجال الخدمات أو التجارة .

- مدي مساهمة المشروعات الاستثمارية في خلق فرص العمل في البيئة التي تعمل بها وزيادة تنميتها.

- مساهمة المشروعات الاستثمارية في التدفقات النقدية من العملات الأجنبية.

- جودة المنتج أو تميزه ، أو نشاط المشروع علي المستوى الدولي أو المحلي.

2- الربط بين منح الحوافز وأداء المشروع الاستثماري :

وتتأسس على منح الحوافز المتفق عليها في عدة مراحل تتزامن مع البدء في مرحلة التشغيل الفعلية، ولقد تبين أن الدول تختلف فيما بينها في تطبيق هذه السياسة فبعضها يربط بين الحوافز وفرص العمل الجديدة والبعض الآخر يركز الاهتمام بشكل أساسي على تنمية المناطق النائية ، ولقد أثبتت التجارب السابقة إن سياسة ربط الحوافز بالأداء وتوجيه الاستثمار إلى مناطق معينة داخل الدولة المضيفة قد أثرت تأثير مباشر في اختيار المستثمرين والشركات الأجنبية لموقع الاستثمار بما يتفق مع أهداف الدولة المضيفة ومتطلبات التنمية.

<sup>7</sup> - سالم عبد الرحمن غميص ،الاستثمارات الأجنبية وتنمية الموارد المالية،جامعة الزاوية،ص17



### أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كانت السمة المميزة للربع الأخير من القرن العشرين زيادة الرغبة لدى الدول النامية والصناعية على حدّ سواء واهتمامها الشديد لجذب الاستثمارات الدولية وتنافسها على تقديم كل الأساليب الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من تسهيلات وحوافز وذلك بشتى الوسائل المتاحة لديها فما هي أهداف ودوافع كل من الدول المضيفة، والمستثمر الأجنبي: (8)

### أولاً: من وجهة نظر الدولة المضيفة.

- المساهمة في حل مشكلة البطالة وذلك بتوفير فرص عمل جديدة .
- الاستفادة من التقدم التقني والخبرات الإدارية والفنية التي تأتي بها الشركات الأجنبية.
- زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات والتقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي والاستغناء التدريجي عن السلع المستوردة.
- تدريب القوى العاملة المحلية، وإكسابها الخبرة الفنية والإدارية.
- فتح المجال لدخول أسواق جديدة لتصريف الإنتاج المحلي الزائد.

### ثانياً: من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

- الحصول على أقصى الأرباح وبأقل المخاطر وذلك من خلال توسيع نطاق الاستثمار.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار من الضمانات والإعفاءات الضريبية والجمركية.
- الحصول على عناصر الإنتاج من مواد خام، ويد عاملة، والقرب من مصادرها.
- فتح أسواق جديدة لتصريف الإنتاج الواسع والقرب من أسواق بعيدة لتعظيم الأرباح.

### القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي

عند إخضاع الاقتصاد الليبي لمجموعة من المعايير نجد أن الصورة العامة تُظهر إن أحد أسباب هذه المستويات المنخفضة لمعدل الإنتاج هي أنّ معظم القوى العاملة عاطلة أو تشتغل في نشاطات ذات قيمة منخفضة ونمو سالب لمعدل الإنتاج في أكثر القطاعات عدا قطاعي النفط والغاز، وبالنظر إلى الدراسة التي قدمها مايكل بورتر (الإستراتيجية

<sup>8</sup> - رقية بنيس، دراسة وقياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المغربي، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس 2000ف ص32.



الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى) والتي أشارت إلى أن ليبيا تتمتع باقتصاد كلي قوي ونظام سياسي مستقر، وتحقق تقدما على صعيد المؤشرات الاجتماعية، غير أن العقبات الإدارية وعدم الفاعلية هما اللذان يعوقان مسيرة التنمية الاقتصادية، ولذا فإن ليبيا تتأخر عن نظيراتها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولكي تحسن ليبيا وضعها في المؤشرات الدولية يجب عليها توفير البيئة الملائمة للتنافسية أكبر ويقصد تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي لابد من إجراء مسح تقييمي لبعض المؤشرات منها:

أ- **تقييم الازدهار والإنتاجية:** أهم مؤشرات الأداء والتنافسية هو مؤشر مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وبحسب ما ورد في دراسة مايكل بورتر يلاحظ إن الإنتاجية بشكل عام منخفضة، فقد أوضحت الدراسة إن متوسط النمو السنوي للإنتاجية بالنسبة إلى القوى العاملة في القطاع غير النفطي هي (ناقص 2%) بمعدل نمو سلبي للإنتاج في التصنيع والزراعة والخدمات منذ منتصف التسعينات<sup>(9)</sup>.

ب- **الصادرات والاستثمار الأجنبي:** إن مستوى الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرات تفيد عند تقييم التنافسية الوطنية في مجابهة المنافسة الدولية فنلاحظ أن الاقتصاد الليبي يعتمد على صادرات الطاقة وبشكل متزايد ولكن هذه الزيادة ذات أهمية ضعيفة في زيادة التنافسية في الاقتصاد الليبي، إضافة إلى أن حصة ليبيا في الصادرات العالمية من الطاقة في تناقص بسبب زيادة البلدان الأخرى المنتجة للنفط والغاز لإنتاجها وفي نفس الوقت الصادرات الأخرى غير النفطية لاتكاد تذكر وفي تراجع مستمر. كما أوضحت الدراسة أن صادرات ليبيا غير النفطية تمثل 0.185% من الصادرات العالمية، ولقد كانت حصة ليبيا من إجمالي الصادرات العالمية من النفط والغاز 2.8% سنة 2003 مسيحي وحتى في هذا القطاع فقدت ليبيا أكثر من 0.4% من حصتها بين العامين 1997 و 2003 مسيحي .

أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا فتوضح الدراسة بأنه يتركز بشكل كبير

<sup>9</sup> - مايكل بورتر، دانيال بوجن، الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية-تقييم التنافسية في ليبيا، مجلس التخطيط العام، طرابلس 2005 ص21



في قطاع الطاقة، ففي سنة 2004 مسيحي حصلت ليبيا على 1.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 80% من تلك الاستثمارات تذهب إلى قطاع الطاقة والباقي 20% إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يعني الحد من رفع مستوى القطاعات الأخرى بالاقتصاد الليبي.

**ج- الإبداع والاختراع:** إن مستوى النشاط الإبداعي في ليبيا منخفض جدا، وبسبب ضعف مؤسسات البحث العلمي، فقد بين تقرير التنافسية العالمية ( 2005-2006) مسيحي بأن النشاط الإبداعي في ليبيا كان الأقل من بين (111) دولة تم تحليلها والشاهد على هذا المستوى المنخفض للإبداع ، العدد القليل من الاختراعات المسجلة في ليبيا حيث يبين التقرير أنه لم يتم تسجيل سوى سبعة اختراعات سنويا في العقد الأخير، وأن تلك الاختراعات لا تمثل اختراعا بمعنى الكلمة حيث العديد منها عبارة عن إجراء عملية تحسين على حلول قائمة لاختراعات موجودة خارج ليبيا<sup>(10)</sup>.

كما أشار التقرير إلى المستوى المتدني لبعض العوامل التي لها تأثير على استجابة الاقتصاد للإبداع ، مثل كفاءة وجودة مؤسسات البحث العلمي حيث كان ترتيبها الرابع والثمانين- وكفاءة وجودة التعليم والعلوم والرياضيات فكان ترتيبها السابع والثمانين، وفي حماية الملكية الفكرية كان ترتيبها الثاني والتسعين.

**د- بيئة العمل:** بيئة العمل في ليبيا لا تساعد على نمو الأعمال حيث يبين تقرير التنافسية العالمية إن ليبيا تأتي في مرتبة متأخرة من بين الدول التي تم تحليلها ، فكان ترتيبها ( 109) من أصل( 111 )،(دراسة بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، يوليو 2005)، دولة دخلت المؤشر، وذلك لوجود إجراءات بيروقراطية معقدة إضافة إلى بيئة السياسات غير المستقرة التي تعوق نمو الأعمال الخاصة وتحتل ليبيا مرتبة أقل من نظيراتها من الدول في جودة النظام التنظيمي، الأمر الذي يعرقل تأسيس الشركات التجارية الجديدة، إذ أن عملية تأسيس شركة تستغرق ما متوسطه ( 100 ) يوم في ليبيا وهو أطول

<sup>10</sup> - مايكل بورتر، دانيال برجن، مرجع سبق ذكره ص22





The Second International Scientific Conference  
المؤتمر العلمي الدولي الثاني لتكنولوجيا علوم البحار  
For Marine Science Technology  
لتكنولوجيا علوم البحار  
صبراتة - ليبيا 09-10/03/2021



فترة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(11)</sup>، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول رقم (1).

**جدول رقم (1)** مقارنة بين المدة التي يستغرقها تأسيس الشركة في ليبيا وبعض الدول العربية

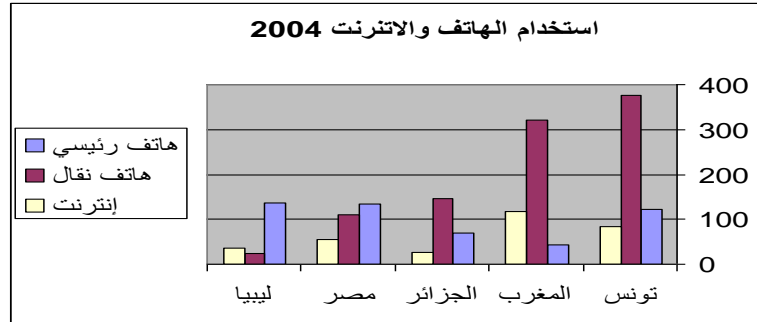
الدولة	المدة بالأيام	الدولة	المدة بالأيام
الجزائر	29	مصر	43
الإمارات العربية	29	لبنان	46
الكويت	33	تونس	46
عمان	34	إيران	48
المغرب	36	السعودية	95
سوريا	42	ليبيا	100

ملاحظة: بيانات ليبيا لسنة 2005 وبيانات الدول الأخرى لسنة 2004  
المصدر: مايكل بورتر، دانيال بوجن، الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية-تقييم التنافسية في ليبيا، مجلس التخطيط العام، طرابلس 2005

**ه- البنية التحتية المادية:** تعاني البنية التحتية المادية في ليبيا من الضعف في مواضع عديدة فهي ادني بكثير من المعايير الإقليمية، سواء تعلق الأمر باحتياجات الاقتصاد أم باحتياجات المواطن الليبي<sup>(12)</sup>.

1- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعد ليبيا متأخرة بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، حيث كان ترتيبها لانتشار خطوط الهاتف الثابت والانترنت عام (2003) مسيحي في المرتبة ما قبل الأخيرة في شمال أفريقيا، في حين استخدام الهاتف النقال يتزايد بسرعة لكنه ما زال أقل من دول الجوار.



المصدر: مايكل بورتر، دانيال بوجن، الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية-تقييم التنافسية في ليبيا، مجلس التخطيط العام، طرابلس 2005.  
الشكل رقم (1)

<sup>11</sup> - مايكل بورتر، دانيال بوجن، الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية-تقييم التنافسية في ليبيا، مجلس التخطيط العام، طرابلس 2005.  
<sup>12</sup> - المرجع السابق ص 71



## 2- البنى التحتية في المرافئ:

البنى التحتية في مجال النقل غير كافية لمعالجة أنشطة العبور والأنشطة التجارية المتزايدة، فالمرافئ الليبية أصغر بكثير منها في الدول المتوسطة الأخرى ولا تلبى تجهيزات الأرصفة والأحواض في مجال تحميل السفن وتفريغها، كما أنها غالبا ما تكون معطلة، والتكامل بين وسائل النقل متقطع في أفضل الأحوال، كما لا يوجد فيها البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتبادل الإلكتروني للبيانات بين المرفأ والسفينة.

و- الخدمات المالية والأعمال المصرفية والوصول إلى رأس المال: تشير الدراسة إلى أن الجودة العامة للأسواق ضعيفة، فلا توجد أسواق أسهم عادية، وأسواق الاقتراض غير مكتملة النضج، صنفت ليبيا الأخيرة بين الدول (111) التي شملها المسح بشأن تطور السوق المالية، وصنفت في المرتبة (105) بشأن الوصول إلى السوق المحلي للأسهم العادية، كما تشير الدراسة إلى أن الوصول إلى رأس المال هو مشكلة رئيسية في الوقت الحاضر خصوصا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ز- البنية التحتية الإدارية أو المؤسسية: تعد البنية التحتية الإدارية في ليبيا ضعيفة عند مقارنتها عالميا، كما أن العبء الإداري العالي مانع للتنافسية، وتبين الدراسة التي قام بها معهد البنك الدولي بأن ليبيا تصنف بمستوى متدن، حيث تصنف ليبيا أقل من البلدان مثل: نيجيريا، الجزائر، كازاخستان، مصر، المغرب وتونس. إن السبب الأكبر في ضعف النظام الإداري الليبي هو تفشي البيروقراطية، وبحسب استطلاع المسح الليبي لرجال الأعمال والتقارير العالمي للتنافسية فقد صنفت ليبيا في المرتبة الأخيرة على هذا المقياس بالمرتبة 111 من بين 111 دولة.

ح- الموارد البشرية والمهارات: يفتقر قطاع التعليم إلى المعايير مع وجود ثغرات كبيرة في مؤهلات القوى العاملة، على الرغم من انخفاض معدل الأمية في ليبيا حيث انه الأكثر انخفاضا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية هي الأكثر ارتفاعا، غير إن التقرير العالمي للقدرة التنافسية (2005-2006) مسجى وضع ليبيا في المرتبة (110) من أصل (111) دولة شملها التقرير من حيث النوعية الإجمالية لنظامها التعليمي، وتأتي نوعية مدارسها العامة ونوعية تدريس الرياضيات والعلوم في المرتبة (84،87) على التوالي كما تبين الدراسة أن الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة تشكو من عدم كفاية المؤهلات والتدريب



المهني لدى موظفيها<sup>(13)</sup>، الجدول رقم(2) يوضح ذلك.

**تصنيف قاعدة المهارات والتعليم** **الجدول رقم(2)**

تصنيف ليبيا	المهارات والتعليم
111	جودة مدارس الإدارة
110	جودة نظام التعليم
97	التعاون في الأبحاث بين الجامعة والصناعة
87	جودة تعليم الرياضيات وتعليم العلوم
84	جودة مؤسسات البحث العلمي
84	جودة المدارس العامة
75	توافر العلماء والمهندسين

المصدر: مايكل بورتر، دانيل يرغن، تقييم التنافسية في ليبيا

**ط- ظروف الطلب:** تبين الدراسة بأن ظروف الطلب في ليبيا ضعيفة التطور، والسبب في ذلك، صغر حجم السوق الليبي، هيمنة القطاع العام، انخفاض المعايير التنظيمية، وقلة المشترين المتمرسين (معظمهم شركات مملوكة للدولة) لقد كان ترتيب ليبيا ضمن أدنى 20% من الدول التي شملها تقرير التنافسية العالمية حول جميع المؤشرات المكونة للطلب، كما في الجدول التالي.

**ترتيب ظروف الطلب لليبيا** **جدول رقم(3)**

ترتيب ليبيا بين (111) دولة	المؤشرات المكونة لظروف الطلب
110	القوانين التي تتعلق بتقنية المعلومات والاتصالات
102	الافتناء الحكومي لمنتجات التقنية المتقدمة
102	صرامة التعليمات البيئية
101	وجود الطلب للمعايير التنظيمية
93	تطور المشتري

المصدر: مايكل بورتر، دانيل يرغن، مرجع سبق ذكره

<sup>13</sup> - مايكل بورتر، دانيل يرغن، مرجع سبق ذكره، ص12



ي- سياق الإستراتيجية الحاسمة والتنافس: إن السمة الحاسمة للبنية والإستراتيجية التنافسية في ليبيا تنجسد في أن أغلبية المشاريع تملكها وتشغلها الدولة، لأمر الذي خلق توترات بين السياسة بالأهداف (خلق التوظيف وتقديم سلع وخدمات بسعر منخفض) وبين الأهداف المتأثرة بالسوق مثل (الربحية والإنتاجية) إضافة إلى أن الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة بها احتكارات رسمية، كما تبين الدراسة إن عدم استقرار السياسة المحلية والقرارات غير الواضحة هي مشكلة تواجه كل من المستثمرين المحليين والأجانب، والمشكلة الأخطر هي الأجور المنخفضة والمنضبطة جدا في القطاع العام، والتي تضعف الإنتاجية وتشجع الفساد والتقرير العالمي للتنافسية يصنف ليبيا بمراتب متدنية على أكثر مؤشرات السمة الحاسمة للبنية والإستراتيجية والتنافس، كما في الجدول رقم (4).

تصنيف السمة الحاسمة للبنية والإستراتيجية والتنافس لليبيا الجدول رقم (4)

مكونات السمة الحاسمة للبنية والتنافس	تصنيف ليبيا بين (111) دولة
كفاءة مجالس إدارة الشركات	111
القيود على الملكية الأجنبية	111
الكثافة في المنافسة المحلية	110
انتشار الحواجز التجارية	96
تأثير سياسة مقومات الاحتكار	95
مركزية اتخاذ السياسة الاقتصادية	93
حماية الملكية الفكرية	92
تكلفة الفساد في الأعمال	87
علاقات التعاون بين العامل ورب العمل	86
حماية مصالح الأقلية من حملة الأسهم	82
اللامركزية بأنشطة الشركات	81
المحسوبية لدى المسؤولين الحكوميين	73

المصدر: مايكل بورتر، دانيال بوجن، تقييم التنافسية في ليبيا



## موقع ليبيا في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

إن حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب، وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدولة في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على أي من المؤشرات تتمتع بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة التي تحرز موقعا متقدما في مجال التنمية البشرية تحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا، وبهدف تسليط الضوء على وضع ليبيا في تلك المؤشرات سنعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار: (14)

### 1- مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" ويستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، وغطي المؤشر (156) دولة في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية، ووجود الحواجز غير الجمركية والفساد في الخدمة الجمركية ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة بخاصة الهيكل الضريبي للإفراد والشركات وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء) وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية،

14 - فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص 161.



وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2001 ظهر أن هنالك (14) دولة تتمتع بحرية كاملة، و(57) دولة تتمتع بحرية شبه كاملة و(71) دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية، ولم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى، ودخلت في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة (6) دول عربية، كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، والباقي (5) دول دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا ، وليبيا ، والعراق ، والسودان ، والصومال) وكان ترتيب ليبيا عالمياً في هذا المؤشر (153) (15).

كما يغطي مؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2006م (161) دولة في العالم ، منها 19 دولة عربية حيث حلت ضمن المراكز العشرة الأواخر كل من (تركمانستان، لاوس، كوبا، بيلاروسيا فنزويلا، ليبيا، زيمبابوي، بورما، إيران، وأخيراً كوريا الشمالية).

وبالمقارنة مع عام 2005م ووفقاً للمؤشر فقد تم إحراز تقدم في الحريات الاقتصادية على مستوى دول العالم، حيث سجلت 99 دولة تحسناً بينما سجلت 51 دولة تراجعاً في الحريات الاقتصادية ويتضح من المؤشر أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت العام 2004 تراجعاً في الحريات الاقتصادية واستمر خلال عام 2005م، حيث سجلت 7 دول تحسناً نسبياً في حرياتها الاقتصادية، مقابل تراجع في الحريات الاقتصادية في 10 دول عربية. وما زالت مملكة البحرين محتفظة بصدارة المؤشر عربياً على الرغم من التراجع الطفيف في نقاطها، أما ليبيا وعلى الرغم من تسجيلها تحسناً نسبياً فإنها بقيت ضمن مجموعة الدول الـ 12 ذات الحرية الاقتصادية المعدومة في العالم، وكان ترتيبها عالمياً (157) ضمن هذا المؤشر، ووفق المؤشر صنفت الدول العربية كالتالي:-

أ- تتمتع 5 دول بحرية اقتصادية شبه كاملة ( مملكة البحرين ، الكويت ، المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة ).

15 - فلاح الربيعي ، اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الجندول ، السنة الثالثة العدد 23 ، 2005ف ، موقع على شبكة الانترنت [www.uluminsania.net](http://www.uluminsania.net)



- ب- 11 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة (لبنان، سلطنة عُمان قطر موريتانيا جيبوتي ، المملكة المغربية ، تونس، الجزائر، مصر، اليمن، وسوريا).
- ج- ودولة واحدة ( ليبيا ) ما زالت ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة.
- وفي العام 2008 صدر مؤشر الحرية الاقتصادي ويظم (157) نظاما اقتصاديا حيث جاءت ليبيا في هذا التقرير ضمن النظم الاقتصادية الأقل تحررا في العالم وكان ترتيبها (154) والاقتصاديات هي (بورما و ليبيا وزيمبابوي وكوبا وكوريا الشمالية)<sup>(16)</sup>.

## 2- مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي، الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام (1979) لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصادقية العالية لتنافسية الدول.

وفقا لمؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 الذي يظم (75) دولة، حيث دخلت في مؤشر التنافسية دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، أما عن تقرير التنافسية العالمية (2005-2006) فان وضع ليبيا من بين (111) دولة فيما يتعلق بمستويات ومعدلات التعليم والبنية التحتية كان على النحو التالي: ليبيا تحتل المركز (111) في نوعية إدارة المدارس ، والمركز (110) في نظم التعليم، والمركز (97) في الإعدادات البحثية في الجامعات، والمركز (87) في نوعية تعليم الرياضيات والعلوم والمركز (84) في نوعية مؤسسات البحث العلمي، (84) في نوعية المدارس العامة والمركز (75) في توفير المهندسين والعلماء، والمركز (111) في مجال الابتكار والاختراع والمركز (104) في تشيد وجودة البنية التحتية، والمركز (103) في مجال البنية التحتية للنقل الجوي والمركز (88) في مجال البنية التحتية للمواني، والمركز (110) في مجال البنية التحتية للاتصالات، والمركز (110) في نوعية وجودة خدمات الهاتف والبريد المصور، والمركز (75) في

<sup>16</sup> - <http://ussinfo.sstsste.gov>



نوعية إمدادات الكهرباء، والمركز(110) في بيئة الأعمال، والمركز(111) في مركبات الأسواق المالية وتوفير احتياجاتها<sup>(17)</sup>.

ويشمل هذا المؤشر لعام 2009/2008 ، 133 دولة منها 14 دولة عربية كان ترتيب ليبيا 88، وفي عام 2010/2009، 134 دولة . وعند مقارنة ليبيا بمثيلاتها من الدول العربية نجد أن ليبيا تراجعت ثلاث درجات من حيث ترتيبها عالميا حيث أصبحت 91 هو ترتيب متدني جداً في كلتا السنتين<sup>18</sup>.

### 3- تقرير التنافسية العربية

شمل تقرير التنافسية الاقتصادية تقييم (177) دولة حول العالم خلال سنة(2007) بينها 13 دولة عربية، قسمت إلى ثلاث فئات بحسب مرحلة تطورها سواء كانت متقدمة أو متوسطة أو ضعيفة، ويدرس هذا المؤشر عددا من العوامل الأساسية تشمل المؤسسات والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي في حين تشمل معايير تعزيز الفاعلية وعوامل الإبداع، التعليم العالي والتدريب وفاعلية السوق وجهوية التكنولوجيا . ليبيا أول مرة يشملها التقرير، وكان ترتيبها ( 26 ) ضمن مجموعة دول المرحلة المتوسطة من التطور، ونظرا إلى أن ليبيا باشرت عملية الإصلاح الاقتصادي مؤخرا ، فإن قائمة التحديات التي يتعين عليها مواجهتها طويلة للغاية، ومن أبرز هذه التحديات، ضعف البنية التحتية العمرانية وكذلك المؤسسات العامة للدولة، وانخفاض معدل انتشار التقنيات المتطورة، ولكي تتمكن من تحسين قدرتها التنافسية، فإن البلاد بحاجة إلى الانفتاح على المنافسة العالمية وتعزيز مستوى وجودة التعليم بشكل عام<sup>(19)</sup>.

### 4- مؤشر التنمية البشرية

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ العام 1990 الذي يرتب (162) دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية ( مرتفع -

<sup>17</sup> - فتحي محمد البعجة، ما لم ينتبه إليه تقييم التنافسية في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قار يونس- بنغازي يونيو 2007 .

<sup>18</sup> - علي سعيد عبدالله الشريف، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

<sup>19</sup> - [www.awrd.net/look/section2](http://www.awrd.net/look/section2)





متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي، وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه إلى مدى الحرمان والفقر داخل الدولة، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي :

أ- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة - 85 سنة).

ب- المعرفة تقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين الصفر% و100%.

ج- مستوى المعيشة يقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار ، و40.000 دولار ويتكون دليل المعيشة من ثلاثة مستويات، هي تنمية بشرية عالية 80% وأكثر، تنمية بشرية متوسطة من 50% إلى 79% و تنمية بشرية منخفضة أقل من 50% وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية، وسجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000 مرتفعا عن معدله للعام 1995 الذي بلغ 0.55 بينما ما زال منخفضا عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000.

ووفقا لهذا المؤشر للعام 2001 تتوزع الدول العربية كآلاتي:

أ- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة ، وهي على الترتيب :- البحرين الكويت ، الإمارات ، وقطر.

ب- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة ، وبحسب الترتيب هي :- ليبيا ، لبنان ، السعودية ، سلطنة عمان ، الأردن ، تونس ، سوريا ، مصر والجزائر.



ج- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة ، وهي:- اليمن، جيبوتي السودان ، وموريتانيا.

#### 5- مؤشر الشفافية

تصدر منظمة الشفافية الدولية (مقرها فيينا) وهي منظمة غير حكومية، مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة إلى الفساد وهو مؤشر يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة ، من أجل تنظيم جهودها في محاربة الفساد(20).

وفي نشرة المؤشر لعام (2005) احتلت ليبيا الترتيب (117) من بين (158) دولة غطاها المؤشر، وفي تقريرها خلال سنة (2007) كان ترتيب ليبيا (131) من بين (180) دولة، ونظرا لأهمية هذا المؤشر في تكوين انطباع عن المناخ الاستثماري سلبا أو إيجابا ، ونظرا لانتشار هذا المؤشر على مستوى العالم واعتماده من قبل المستثمرين كمقياس على مدى المخاطرة ومدى تبني الدولة لبرامج محاربة الفساد وتطبيق القوانين المحاربة للرشوة ، فان ترتيب ليبيا حسب هذا المؤشر يفرض عليها العمل على تحسين وضعها.

#### 6- مؤشر مجتمع المعلومات

يصدر هذا المؤشر عن صحيفة(ورلدبير) الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة (أى،دى،سى) البحثية الدولية، ويعنى هذا المؤشر بقياس مدى تقدم الدول في إرساء البنية الأساسية للمعلوماتية ومدى قدرتها على استيعاب التطورات المتجددة والتغيرات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات ويقسم المؤشر دول العالم إلى خمس مجموعات هي بالترتيب التنازلي: ( السابقون )، (سريعو الخطى) ( المتأهون)، (المبتدون) وتدرج ليبيا ضمن المجموعة الأخيرة (المبتدون) وهي مجموعة الدول التي مازالت في بداية وضع البنية التحتية لمجتمع المعلومات أو مازالت خارجة كليا عن هذا المجتمع وهو مايعني أن بلادنا

<sup>20</sup> - محمد إبراهيم زكي، الاستثمار الأجنبي والتنمية الوطنية وتحديات العولمة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الوطني نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس 2006/4/29، ص13.



مدعوة لمضاعفة الجهد لتضييق الفجوة الرقمية التي تفصلنا عن الدول المتقدمة ويعد توافر المعلومات ومدى دقتها مطلب مهم بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي.

#### 7- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وهذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويحتسب متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية<sup>(21)</sup>.

#### 8- مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال 13 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية، نسبة استيراد الدولة من الخدمات للعالم ، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم، وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانات (16) دولة عربية من أصل (141) دولة على مستوى العالم ، ندرج ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب أحدث فترة زمنية متوفرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها، وقد تصدرت لبنان والإمارات والسودان مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء ، في حين كان ترتيب ليبيا (15) بين الدول العربية وفقا لبيانات عام 2005 الجدول رقم (6) أما قطر والإمارات والبحرين فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، في حين كان ترتيب ليبيا (5) بين الدول العربية وفقا لبيانات 2004، الجدول رقم (5) كذلك يتضح بأن ترتيبها كان (136) فيما يتعلق بمؤشر أداء الدولة في جذب

<sup>21</sup> - عيسى حمد الفارسي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية في مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، معهد التخطيط 2007، طرابلس، ص 20



الاستثمار الأجنبي المباشر، وترتيبها (41) وفقاً لمؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين (140) دولة على مستوى العالم الجدول رقم (5).  
مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار جدول رقم (5)

مؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي			مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي		
2004	2003	الدولة	2005	2004	الدولة
10	10	قطر	16	19	السودان
27	23	الإمارات	22	32	البحرين
30	29	البحرين	101	113	سوريا
35	31	السعودية	19	46	الأردن
<b>41</b>	<b>46</b>	<b>ليبيا</b>	54	56	قطر
42	40	الكويت	43	67	المغرب
57	54	سلطنة عمان	77	75	تونس
63	61	الأردن	7	8	لبنان
60	59	لبنان	109	95	الجزائر
69	66	تونس	15	25	الإمارات
65	73	الجزائر	66	98	مصر
81	82	مصر	91	99	سلطنة عمان
93	88	اليمن	<b>136</b>	<b>139</b>	<b>ليبيا</b>
89	89	المغرب	110	123	السعودية
95	85	سوريا	139	117	اليمن
123	128	السودان	132	138	الكويت

المصدر:- عيسى حمد الفارسي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، 2007.

وبناءً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت منظمة الانكناد الدول العربية إلى المجموعات التالية:  
مجموعة الدول السباقية: وهي الدول التي تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وتحصل على نصيب يتناسب مع إمكاناتها من هذه التدفقات.  
مجموعة الدول دون إمكاناتها: وهي الدول التي تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها تجذب تدفقات أقل من إمكاناتها.  
مجموعة الدول ذات الأداء الأعلى من إمكاناتها: وهي الدول التي تملك إمكانات ضئيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشر ولكنها تجذب تدفقات أكبر من إمكاناتها.



**مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض:** وهي الدول الفقيرة اقتصاديا والتي لديها إمكانات ضئيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحصل على نصيب ضئيل من التدفقات. ويقدم الجدول رقم (6) تحليلاً أكثر عمقاً للمقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا مع بعض الدول العربية وقدرتها على استيعاب هذه التدفقات وذلك خلال الفترة 2003-2004 ف. ويتضح من الجدول رقم (6) بأن ليبيا واقعة بين مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض / إمكانات عالية) وذلك خلال الفترتين موضح المقارنة، مما يعني بأن ليبيا لديها إمكانات عالية، ولكنها تجتذب تدفقات أقل من إمكاناتها، أي لديها إمكانات كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تستغل بعد.

تقاطع مؤشري أداء وإمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003 – 2004

متوسط الفترة		المجموعة
2004	2003	
البحرين – الأردن – قطر – لبنان – الإمارات	قطر – تونس – البحرين	مجموعة الدول السباقية (أداء مرتفع / إمكانات مرتفعة)
الجزائر – الكويت – ليبيا – سلطنة عمان – السعودية – تونس	الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – سلطنة عمان – السعودية – الإمارات	مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض / إمكانات عالية)
المغرب – السودان	المغرب – السودان – سوريا	مجموع الدول ذات الأداء الأعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع / إمكانات منخفضة)
مصر – سوريا – اليمن	الجزائر – مصر – اليمن	مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض / إمكانات منخفضة)

المصدر: عيسى حمد الفارسي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، 2007.

### 9- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS)\* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي المؤشر (18) دولة عربية منها ليبيا من أصل (140) دولة يشملها المؤشر ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي، مؤشر تقييم المخاطر السياسية مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حالة انخفاضه ، كما هو مبين بالجدول رقم (7). ويقسم



المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما هو موضح بالجدول رقم (8) وبحسب هذا المؤشر فقد جاءت ليبيا ضمن مجموعة الدول العربية ذات المخاطر المنخفضة جداً، وهذه ميزة ينبغي استثمارها لترتفع حصة ليبيا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم .

#### تصنيف المؤشر المركب للمخاطر القطرية جدول رقم (7)

التصنيف	درجة المؤشر ( نقطة مئوية)
درجة مخاطرة منخفضة جداً	100 – 80
درجة مخاطرة منخفضة	79.5 – 70
درجة مخاطرة معتدلة	69.5 – 60
درجة مخاطرة مرتفعة	59.5 – 50
درجة مخاطرة مرتفعة جداً	49.5 – 0

المصدر: عيسى حمد الفارسي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي، الفرص والمخاطر، 2007.

#### درجة المخاطر حسب تصنيف المؤشر المركب للمخاطر القطرية في عام 2006 جدول رقم (8)

الدول	درجة المخاطر
الكويت – الإمارات – سلطنة عمان – البحرين – السعودية – ليبيا	منخفضة جداً ( 6 دول)
قطر – الجزائر – المغرب – الأردن – تونس	منخفضة ( 5 دول)
اليمن – مصر – سوريا	معتدلة ( 3 دول)
السودان – لبنان	مرتفعة ( دولتان)
العراق – الصومال	مرتفعة جداً ( دولتان)

المصدر: عيسى حمد الفارسي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، 2007.

#### 10- مؤشر الجهود الترويجية

يقيس هذا المؤشر مستوى الترويج للاستثمار من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات ورسن القوانين الجديدة المشجعة والجاذبة للاستثمار، وإنشاء المواقع الترويجية على شبكة المعلومات الدولية، هذا وقد رصد هذا المؤشر مستوى الجهد الترويجي المبذول في ليبيا لسنة ( 2003-2004 ) على النحو التالي(22)

<sup>22</sup> - محمد الثعلب، خالد كاجيجي، معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، معهد التخطيط طرابلس 2007 ص16



### الجهد الترويجي للاستثمار في ليبيا (جدول رقم 9)

العدد	الجهد الترويجي
3	ندوات ومعارض دولية عقدتها الدولة
-	ندوات ومعارض شاركت فيها الدولة غير تلك التي عقدتها
14	استقبال مستثمرين أجانب
1	قوانين جديدة لجذب الاستثمار
موقع واحد خاص بهيئة تشجيع الاستثمار	مواقع ترويجية على شبكة المعلومات الدولية

المصدر: عيسى حمد الفارسي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، 2007.

### التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في ليبيا

يهدف التشخيص الدقيق لأهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي سيتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي عبر سلسلة زمنية خلال الفترة (1997-2007) وفق البيانات الرسمية الليبية المنشورة عن المتغيرات المذكورة خلال فترة الدراسة.<sup>23</sup>

#### توصيف متغيرات النموذج القياسي

1- الناتج المحلي الإجمالي: غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي، غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر لمعرفة درجة الاستقرار الاقتصادي ومستوى الطلب الكلي والدخول لذلك يتوقع أن تكون له علاقة إيجابية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الصادرات تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقتين.

أ- زيادة حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة ربحية قطاع التصدير وتكون فجوة الموارد إيجابية وتعمل على زيادة الاستثمار الخاص الذي بدوره سيعزز على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتأثير يكون متبادلا بين الصادرات والاستثمار الأجنبي.

<sup>23</sup> - هيئة تشجيع الاستثمار، الموقف التنفيذي، 2007ف



ب- إن زيادة أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات، سيزرتب عليه تحسين معدل التبادل وتحسين ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى إجراءات توسعية في مجال زيادة الاستثمار الخاص بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تكون العملية تبادلية بين الاستثمار الأجنبي والصادرات.

### 3- العجز الداخلي كمؤشر للسياسة المالية .

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية للدولة، وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي، وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على إنفاق الدولة أو زيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الدولة، وتتبع الدولة سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز الميزانية<sup>24</sup>.

أ- قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح، أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح وانخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

ب- قد تخفض الحكومة من أنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ويتجه الاستثمار العام إما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما تتجه إلى

<sup>24</sup> - تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة





استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الدولة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق.

**4- العجز الخارجي كمؤشر لسياسة التوازن الخارجي.**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ويقاس هذا المؤشر باستخدام العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات، فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و اتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار اقتصادي، وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله.

وكما هو معروف فإن هنالك تقابلا كاملا بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وإن إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتمادا حرجا على أسعار الصرف، على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، فقد تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات غير أن هذا التخفيض سيترك أثرا سلبية على المناخ الاستثماري، حيث إن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية و ما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الواردات، ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة، وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة و إنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، مما يفسد المناخ الاستثماري.

**تطبيق نموذج الانحدار الخطي:**



سيتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر سلسلة زمنية تشمل البيانات الرسمية الليبية المنشورة عن المتغيرات المذكورة خلال الفترة (1997-2007) وكما موضح بالجدول رقم (10).

المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج القياسي جدول رقم (10)

العجز في الميزانية X5	العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات X4	السيولة المحلية X3	حجم السكان X2	حجم الناتج المحلي الإجمالي X1	حجم تدفق الاستثمار الأجنبي Y	البيان لسنة
5381.00	715.30	9569.00	5104.8	12887.9	110.0	1997
5311.00	157.00	6939.20	5257.9	12610.6	150.0	1998
2900.00	1051.80	10181.40	5300.5	14075.2	214.0	1999
5390.00	2940.90	10486.70	5426.8	17775.4	189.150	2000
7193.00	803.00	12334.70	5557.0	18592.0	101.0	2001
8645.00	398.60	12987.30	5690.4	24684.4	144.867	2002
7475.00	4074.00	14051.80	5826.6	29890.5	127.816	2003
10965.00	7621.00	15543.60	5966.4	39947.1	655.172	2004
19547.00	20249.00	19821.60	6000.0	54537.0	4.014.616	2005
23719.00	23522.00	23667.20	6000.04	59157.8	1.357.613	2006

المصدر: تقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة

### النموذج

يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ليبيا وهو متغير تابع لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، كمؤشر للتوازن الخارجي ومؤشر العجز في الميزانية، وهو مؤشر السياسة المالية والتوازن الداخلي، وحجم السكان، وتم صياغة هذه العلاقة بالشكل الآتي:

$$Y = \text{حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر} = X1 = \text{حجم الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$X2 = \text{حجم السكان} = X3 = \text{السيولة المحلية}$$



X4= العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات X5= مؤشر العجز في الميزانية وبعد استخدام طريقة (step wise) في برنامج spss وكيفية إدخال المتغيرات التي تم توصيفها في النموذج ، فقد تم حذف جميع المتغيرات لكونها غير معنوية وتم الإبقاء على متغيرين هما (عجز أو فائض ميزان المدفوعات، المتغير المعتمد المتباطئ) باعتبار إن حجم الاستثمار في السنة الحالية يتأثر بحجم الاستثمار في السنة السابقة وكانت النتائج التي تم الحصول عليها على النحو التالي:

#### الجدول (11)

نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وحجم الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الليبي

معنوية F	قيمة F	معنوية T	قيمة T	قيمة المعلمات	المتغير المستقل
		0.001	4.732	0.114	الثابت
0.000	46.378	0.000	8.399	0.202	ميزان المدفوعات (B1)
		0.003	-4.382	-0.836	المتغير المعتمد المتباطئ (B2)

إعداد الباحث

$$\hat{Y} = A + B1X1 + B2YT-1 + \mu \quad \hat{Y} = 0.114 + 0.202X1 + (-0.836) X2$$

$$N= 10 \quad R= 0.906 \quad ADJR = 0.874 \quad D.W = 1.980$$

- ومن خلال تحليل نتائج الاختبار يتضح مايلي
- 1- إن قيمة المعلمة (B1) والبالغة (0.202) تبين مدى تأثير المتغير المستقل (ميزان المدفوعات) على حجم الاستثمار الأجنبي، ونظراً لمعنوية (T) المناظرة لهذه المعلمة والتي تدل على أهمية هذا المتغير في التأثير على الاستثمارات .
  - 2- إن قيمة المعلمة (B2) والبالغة (- 0.836) تبين مدى تأثير الاستثمارات في الفترة السابقة على الاستثمارات في الفترة الحالية حيث إن تأثير المعلمة (سالبة) وهو تأثير



معنوي ولا يعزى لعامل الصدفة لكونها معنوية (T) (P.VALUE) اصغر من ( 0.05 ).

3- إن المقدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة حيث بلغت قيمة (R) (0.906).

4- إن قيمة D-W البالغة (1.98) تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة.

#### الخاتمة

انطلاقاً من أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الليبي وأهميته في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ، ولما تمثله الاستثمارات الأجنبية من دور مهم وأساسي في خدمة الاقتصاد الوطني ، توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

#### أولاً: النتائج

- 1- قبول الفرضية التي قامت عليها الدراسة، (هناك ضعف في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي مقارنة مع بعض الدول العربية).
- 2- ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، مقارنة مع الدول العربية، من خلال مسح تقييمي لبعض المؤشرات المؤثرة في التنمية الاقتصادية.
- 3- تعاني البنية التحتية المادية في ليبيا من الضعف في مواضع عديدة فهي ادني بكثير من المعايير الإقليمية، سواء تعلق الأمر باحتياجات الاقتصاد أم باحتياجات المواطن الليبي.
- 4 - أشارت نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا وبعض المتغيرات الاقتصادية ، بعد استخدام طريقة ( step wise ) في برنامج spss وكيفية إدخال المتغيرات التي تم توصيفها في النموذج ، فقد تم حذف جميع المتغيرات لكونها غير معنوية وتم الإبقاء على متغيرين هما (عجز أو فائض ميزان المدفوعات والمتغير المعتمد المتباطئ ) باعتبار إن حجم الاستثمار في السنة الحالية يتأثر بحجم الاستثمار في السنة السابقة ، إن هذه المتغيرات تفسر حوالي (90%) من التغيرات الحاصلة في تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ليبيا وهي على العموم مقدرة



تفسيرية قوية ، مما يدل على أهمية العوامل الاقتصادية في تأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### ثانياً: التوصيات

- بعد عرض النتائج توصلت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من المأمول أن تسهم في توفير مناخ جاذب وملائم للاستثمارات الأجنبية في المستقبل.
- 1- ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد القومي ، وإزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي .
  - 2- تحسين أوضاع البنية الأساسية ، باعتبارها عنصراً مهماً في تقييم درجة جاذبية الدولة الاستثمارية ، مع إرساء بنية مؤسسية مستقرة وشفافة يمكن الاطمئنان إليها لأغراض التخطيط المالي والاستثماري.
  - 3- توفير عنصر الاستقرار في النظام الاقتصادي ، من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية ، والعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي بعد تحريره ، لضمان عدم الإساءة للحرية الاقتصادية ، وتفعيل قوانين مكافحة الفساد الإداري والمالي.

### المراجع

- 1 - طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان /الأردن، 2008.
- 2- أبوبكر معتوق سالم ، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الصناعية في ليبيا، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط ، كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سرت 2004.
- 3- سالم احمد الفرجاني، العولمة والدول النامية، دار الكتب الوطنية- بنغازي، 2004.
- 4- إسماعيل عبد المجيد المحيشي، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي ، ورقة بحثية في المؤتمر الوطني حول الاستثمار، معهد التخطيط، طرابلس 2006.
- 5- الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2004.
- 6- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2004.



- 7- سالم عبد الرحمن غميص ،الاستثمارات الأجنبية وتنمية الموارد المالية، جامعة الزاوية.  
1- رقية بنيس، دراسة وقياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المغربي ، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس 2000.  
8- مايكل بورتر، دانيال يرجن، الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية- تقييم التنافسية في ليبيا، مجلس التخطيط العام، طرابلس، 2005.  
9- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2008.  
10 - فلاح الربيعي ، اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الجندول ، السنة الثالثة العدد 23 ، 2005ف .  
11 - فتحي محمد البعجة، ما لم ينتبه إليه تقييم التنافسية في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسات. العامة في ليبيا، جامعة فار يونس- بنغازي يونيو 2007 .  
12- على سعيد عبدالله الشريف، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي.  
13 - محمد إبراهيم زكي، الاستثمار الأجنبي والتنمية الوطنية وتحديات العولمة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الوطني نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس 2006.  
14 - عيسى حمد الفارسي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية في مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير، معهد التخطيط 2007.  
15- محمد الثعلب، خالد كاجيجي، معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير، معهد التخطيط- طرابلس 2007 .  
16 - هيئة تشجيع الاستثمار، الموقف التنفيذي، 2007.  
17 - تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.

1- [www.uluminsania.net](http://www.uluminsania.net)

2- [www.ecoworld-mag.com/Detail.asp](http://www.ecoworld-mag.com/Detail.asp)

3- <http://ussinfo.sstsste.gov>

4- [www.awrd.net/look/section2](http://www.awrd.net/look/section2)